

الاستلزام الحوارية: مقارنة في المصطلح

د. محمد عطا الله

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كثيرة هي الجمل التي تدل على معنى غير ذلك الذي يوحي به معناها الحرفي في بعض المقامات. ذاك أن الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين: الصنف الأول يشمل " المعاني الصريحة "، وهي تلك التي تدل عليها صيغة الجملة ذاتها، أما الصنف الثاني فيضم المعاني " الضمنية "؛ أي تلك التي لا تدل عليها صيغة الجملة، وإنما تتولد طبقا للسياقات أو المقامات التي تنجز فيها. فما هو الاستلزام الحوارية؟ وكيف يتم التفاعل بين المتحاورين لإبلاغ وإدراك المعنى المستلزم؟

في اللغة المتداولة - تحت تأثير أهداف تواصلية محددة - قد نستعمل جملة ما قاصدين معنى غير الذي هو في ظاهرها، ومن ثم يتم الانتقال من معنى " مباشر صريح " إلى معنى " غير صريح " أو " مستلزم حواريا " ¹.

يعتبر الاستلزام الحوارية (conversational implicature) من أهم المفاهيم التي تقوم عليها التداوليات (pragmatics)، وعلى الرغم من وجود تقارب بين هذين المفهومين، فإن هناك فوارق حاسمة دعت الفيلسوف الأمريكي " غرايس " (Paule Grice) - واضع هذين المفهومين - إلى اشتقاق مصطلح جديد من المصدر (implicate) ذاته، وتخصيص عملية الاستدلال التي تدري في التداول اللغوي باسم (implicature)، تمييزا لها عن (implication) المتعارف عليها. ² وهذا المفهوم مرتبط بلسانيات الخطاب، إذ انصب اهتمامه بعملية التخاطب في حد ذاتها.

لقد ظهر مفهوم الاستلزام الحوارى* مع " غرايس "، الذى حاول أن يضع نحوًا قائمًا على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، فهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات فى اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نُظر فيه فقط إلى الشكل الظاهرى لهذه العبارات.

وعليه يقترح ما يلي:³

أ. معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم فى علاقته بمستمع.

ب. المقام الذى تنجز فيه الجملة.

ج. مبدأ التعاون (Principe de coopération).

وعلى الإجمال يبقى الاستلزام الحوارى* من أبرز الظواهر التى تميز اللغات الطبيعية، على اعتبار أنه فى الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب، أن معنى العديد من الجمل إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فى ما تدل عليه صيغها الصورية.

ويعنى هذا أن التأويل الدلالي الكافى للكثير من الجمل يصبح متعذرًا إذا تم الاقتصار فيه فقط على المعطيات الظاهرة. الأمر الذى يتطلب تأويلاً دلاليًا آخر، ومن ثم يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى معنى غير مصرح به (معنى مستلزم حوارياً)، يبقى أن هذا الانتقال من معنى إلى آخر يطرح العديد من الإشكالات تتعلق بالأساس بماهية التأويل الممكن إعطاؤه للجملة التى يتحمل هذه المعاني.⁴

يبقى أن نشير إلى أن أهم مميزات الاستلزام – من حيث كونه آلية من آليات إنتاج الخطاب – أنه يقدم تفسيراً صريحاً لقدرة المتكلم على أن يعنى أكثر مما يقول بالفعل؛ أى أكثر مما تؤديه العبارات المستعملة.⁵

وأن هناك مجموعة من المقومات المتمثلة في المعتقدات والعادات والمعارف المشتركة تتدخل في تحديد المدلولات، وغيرها من المقتضيات التي تمكن المخاطب من استخراج ما هو ضمني وما هو مستلزم حواريا فيما بلغه له المتكلم.

كما أن اللجوء للاستلزام لا يكون سلوكا تواصليا ملائما إلا في بعض الحالات التي يصعب فيها الأخذ بالمعنى الصريح والمباشر؛ إذ يتسبب أحيانا في التظاهر بعدم قول أشياء قلناها أو أن نقول ما لم نقل، ولهذا قد يلجأ المتكلم أحيانا إلى الاستعانة بالشرح أو التعقيب على ما قيل أو إردافه بأشياء تحدد المعنى المقصود.⁶

وعليه فإنه إذا كانت الدراسات التي أنجزها كل من " أوستين " و " سول " قد ركزت بالأساس على الجانب المرتبط بأفعال اللغة المباشرة وغير المباشرة، فإن " غرايس " باشتغاله بأفعال اللغة غير المباشرة - كما أثارها سول - يولي اهتمامه في الأبحاث التي قام بها إلى أصول الحوار.

نظر غرايس في الشروط المناسبة لاستعمال الألفاظ والعبارات، قناعة منه بأن تعدد الفعل الكلامي لا يشكل حلا لمشاكل المعنى. من هنا سعى إلى وضع الأسس العامة للحوار بأن حدد القواعد التي يجب أن يبنى عليها. وتتمثل فكرة غرايس في أن مساهمات المتكلمين في المحاورات يحكمها أثناء المحادثة مبدأ عام مقبول ضمينا من المتخاطبين، وهو تلبية المتكلم المساهم في محادثة ما، ما هو مطلوب منه بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها.

وقد انطلق في هذا التحديد من مبدأ عام هو " مبدأ التعاون "، ومفاده: أن على أطراف التخاطب أن تتعاون فيما بينها لتحقيق المطلوب.⁷ أو لتكن مساهمتك في المحاورة التي تشارك فيها بقدر ما يتطلبه الهدف، أو الوجهة المختارة لهذه المحاورة.⁸

كما يمكن أن يصاغ - أي مبدأ التعاون - على هذا النحو: " لتكن مهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللغوية التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة " ⁹.

انطلاقاً من هذا المبدأ العام حدد الفرضية الأساسية فيما مفاده أن التبادلات والتفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار.

وهو ما يتطلب أن يكشف المخاطبون عن مقاصدهم، أو على الأقل توجه العام لهذه المقاصد، وبذلك افترض منذ البدء وجوب تعاون أطراف الحوار على تحقيق المطلوب الذي حدد منذ البداية أو أثناء التحاور. ¹⁰ " هذا ما لم يكن غرض المرسل هو مغالطة المتلقي بقوله، أو بفعل معين يحمل رسالة ما، حيث يفهم المتلقي ما لم يكن المرسل قاصداً إليه " ¹¹.

ومبدأ التعاون، مبدأ تداولي للتحاور، ومفاده أن على أطراف الحوار أن تتعاون فيما بينها لتحقيق المطلوب. بمعنى أنه يوجب أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددًا قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام ¹².

ويوضح مبدأ التعاون أكثر بالاعتماد على أربع مقولات عامة تتصل بكمية المعلومات المقدمة، وبمدى صحتها ومناسبتها والكيفية التي صيغت بها وقد أطلق على هذه المقولات اسم حكم المحادثة.

يبدو أن لمبدأ التعاون دوراً محدوداً جداً في عملية التعرف على العمل غير المباشر، فالدور الأساسي منوط بنظرية الأعمال اللغوية، وباللجوء إلى المعارف المشتركة المحصلة سلفاً. وفضلاً عن ذلك فإن مبدأ التعاون يختزل تقريباً وبصفة كلية في مبدأ مساعدة يتصل بعقلانية القائل (المُخاطَبُ يفترض أن القائل كائن عقلائي إلا إذا وجدت إشارات صريحة تدل على خلاف ذلك)، وقد يتعلق الأمر باستلزام محادثي معمم؛ أي يستعمل صيغة لطلب شيء لأنها متداولة. ¹³

يفترض غرايس أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون. فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله.

فما قال به غرايس فيما يتعلق بالمبادئ والقواعد العامة التي تكلم فيها كشرط للحوار، لا تعدو أن تكون تداوليات كلية، والتي تعني " وجود بنيات تبلغ منتهى العموم والإحاطة [أو وجود شروط كلية] موضوعة أمام التواصل مادام التواصل هو هدف الحوار"¹⁴. إذن موضوع التداوليات الكلية هو تعداد الشروط الضمنية التي على أطراف الحوار أن يقرروا بها قبل الدخول في التعاون التواصلي وأثناء مجرياته.

ولا تعدو أن تكون تلك التداوليات الكلية سوى دعاوى الصلاحية المذكورة آنفا والتي يفصلها مبدأ التعاون الغرايسي بتدقيق.

يشرح غرايس هذا المبدأ مقترحا أربع قواعد متفرعة منه، من المفترض أن يحترمها المتخاطبون وأن يستغلوها، وهي:

قاعدة الكم Quantité: وتخص كمية الإخبار التي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، فهي تعتبر حدا دلاليا، القصد منه الحيلولة دون أن يزيد أو ينقص المتحاورون من مقدار الفائدة المطلوبة، وتتفرع إلى مقولتين:

أ/- اجعل مشاركتك تُفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب/- لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

قاعدة الكيف Qualité: القصد منها منع إدعاء الكذب أو إثبات الباطل.

ولهذا يطلب من المتكلم ألا يورد سوى العبارات التي وقف على دليل يثبت صدقها، ونصها " لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه"¹⁵.

قاعدة الملاءمة Pertinence: بمثابة حد مقصدي هدفها منع المتكلم من أن

ينزلق إلى مقاصد أخرى مغايرة ومتباينة مع تلك التي استهدفها الخطاب¹⁶. وهي عبارة عن مقولة واحة " لتكن مشاركتك ملائمة ". أو ليلائم قولك مقامك.

وتعني أن يناسب القول ما هو مطلوب في كل مرحلة، وقد يعبر عنه بالقول: " لكل مقام مقال "؛ أي وجوب تعلق الخبر بالمقام.

قاعدة الجهة **Modalité**: تختلف عن القواعد السابقة من جهة كونها لا تتعلق

بما قيل بل بما نريد قوله والكيفية التي يجب أن يقال بها، قصدتها منع الشبهة والاضطراب والإجمال والإطالة في القول¹⁷؛ أي أنها تنص على الوضع في الكلام، وتتفرع إلى:

أ/- لتحتزز من الالتباس (دع اللبس).

ب/- لتحتزز من الإجمال (دع الغموض).

ج/- لتتكلم بإيجاز (تجنب الحشو).

د/- لترتب كلامك (كن منظما).¹⁸

إن هذه القواعد من وجهة نظر غرايس تستهدف مبتغى واحدا يتمثل في ضبط مسار الحوار، حيث يؤكد أن احترام هذه المبادئ كفيل بأن نبلغ مقاصدنا وأن نحقق صورة تواصلية مثالية.

بالرغم من أن المكونات الحجاجية المرتبطة بالتوجيه الدلالي الحجاجي، ترتبط بالعناصر الضمنية وبمعناصر السياق، وتؤدي تلك العناصر بالمتلقي إلى الاستنتاج الصحيح وبالتالي يمكن الحديث عما يدعى بقابلية الوصول أو التواصل.¹⁹

ويفضي كل خروج عن تلك القواعد أو عن واحدة منها إلى تيه العملية الحوارية التخاطبية، وفي هذه الحالة على المخاطب أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى معناه الخفي الذي يقتضيه المقام، وهو ما تناوله تحت مفهوم " الاستلزام الحوارى " ²⁰.

أو فلنصغ هذا بطريقة أخرى، فنقول بأن المحاور إذا خالف قواعد التخاطب على مستوى المنطوق فإنه يتبعها إتباعاً على مستوى المفهوم ²¹.

من خلال ظاهرة الاستلزام الحوارى مميّز " غرايس " في نظرية الأفعال اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة، أما الأولى فهي المدركة مقالياً، والتي يدل عليها بصيغة الفعل، كالأمر أو الأداة في حالة النهي مثلاً.²²

ويراد بالقوة الإنجازية المستلزمة، القوة الإنجازية المدركة مقاميا، والتي تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة.²³

والفائدة الكبرى من قواعد غرايس لا تكمن في وجود احترام المتخاطبين لها، بل في قدرة المتخاطبين على استغلالها. ومن هنا ندرج المفهوم العام للاستلزام الخطابي:

" يفترض مفهوم الدلالة غير الطبيعية * ألا يُحْتَزَل دائما تأويل قول ما في الدلالة اللغوية التوضعية للجملة الموافقة له، إذن يوجد فرق بين ما قيل (الدلالة اللغوية التوضعية للجملة)، وما تم نقله... أو تم تبليغه... (تأويل القول). ويوافق هذا التمييز الذي أهمله سيرل مفهوم الاستلزام الخطابي، فالدلالة هي ما قيل، والاستلزام الخطابي هو ما تم تبليغه، ويختلف ما تم تبليغه عما قيل "24.

ويشترط غرايس لتحقيق " الاستلزام الحوارى " أن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار المعطيات الآتية:

- المعنى الحرفي للكلمات المستعملة، وتعريف العبارات الإحالية.
- مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه.
- السياقات اللغوية وغير اللغوية للخطاب.
- عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية.
- يجب على المساهمين في الحوار أن يكونا على علم بالمعطيات الآتية الذكر، وأن يصدر أثناء عملية التفاوض عن افتراض هذه المعطيات.²⁵

وبالجملة فإن الاستلزام الحوارى ينجم عن العدول عن إحدى القواعد المتحركة في الحوار اللغوي مع التشبث بمبدأ التعاون²⁶.

واحترام المبادئ الغرايسية كفيل بتحقيق تواصل مثالي بين الأفراد، إلا أن هذا التواصل يصعب إن لم نقل يستحيل تحقيقه في المحاورات التي تتم بين الأفراد يوميا؛ " إذ غالبا ما تستعمل اللغة كأداة للتسوية وممارسة النقاش الاجتماعى، حيث يستطيع المرسل أن ينفى

قصده الذي قد يعتقده المتلقي أن المرسل قصده من كلامه " ²⁷، كما يمكن للمتلقي بدوره الادعاء بأن فهمه لما تلفظ به المرسل لم يتجاوز حدود المعنى المباشر لما سمعه.

لذلك لا بد من تطعيم هذه المقاربة الاستدلالية بمجموعة من المعطيات، مثل: المحددات النفسية والمعرفية المشتركة... وكذا إضافة بعض المبادئ من طبيعة أخلاقية، مثل: مبدأ التأدب... والتي أشار إليها غرايس مجرد الإشارة دون أن يفصل فيها القول.

وهذه المبادئ لا تكتسب تداوليتها أو حججيتها إلا في نطاق النشاط الخطاب باعتبارها نشاطا عقليا.

وهذا النشاط بدوره ليس معزولا عن مضمونه السوسيو - أخلاقي والتواضعي (العرفي)، ودليل ذلك أن كل مناقشة أو تفكير حجائي أو غير حجائي هو تفكير مع الآخر وتواصل معه. ²⁸

هذا وقد شكلت القواعد التي حددها غرايس محط انتقادات وتعديلات وإضافات واختلالات، ويمكن الخروج بملاحظة عامة مفادها أن أغلب تلك الأبحاث ذهبت إلى النموذج التخاطبي عند غرايس لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكبر مما شكل حقل اهتمامه، فقواعده قد لا تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات الحوار اليومي والعادي. ²⁹

ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت لهذا المبدأ كونه يقتصر على الجانب التبليغي دون الأخذ أو التركيز على جوانب أخرى، حيث استبعد الجانب الاجتماعي والتهديبي، وغيرهما من الجوانب الأخرى التي تمت الإشارة إليها فقط أو أنها أغفلت كليا على الرغم من الدور الذي تلعبه في العملية التخاطبية.

وعليه فقد ذهبت بعض الدراسات من بينها سبربر - ويلسون إلى القول بأن قواعد غرايس غيبت قاعدة تداولية أساسية تخص عملية الفهم، واقترحا مقاربة معرفية تقوم على

التوجيه التنسيقي وتعتمد على علم النفس لبناء تصور جديد وتقديم مقارنة مختلفة* ، وحوالا بلورة موقفهما ضمن ما سمي بالتداوليات المعرفية.³⁰

وقد انتقد طه عبد الرحمن من جانبه ما فعله غرايس وأمثاله من محلي الخطاب الذين ربطوا المحاوره بعدد من القواعد العقلانية* ، حيث ذهب إلى أن السلوك الإنساني بما فيه سلوكه العقلي مرتبط بما اسماه " بالقواعد الأخلاقية " المرتبطة بدورها بالجانب التعاملي في كل تفاعل إنساني³¹ ، لأن التفاعل عبارة عن متواليه من السلوكات³² ، وهذه السلوكات تخضع للعامل الأخلاقي أكثر مما تخضع للشروط العقلية.

سنعمل في هذا الجزء على محاولة استخراج بعض النماذج الحوارية الاستلزامية في كتابات الإبراهيمي، محاولين تبين نوع القاعدة التي تم اختراقها أو مخالفتها من قواعد التحاور، والتي بموجب خرقها يحصل الحوار الاستلزامي. وقبل الشروع في ذلك نُنَوِّه إلى أنه قبل دراسة الاستلزام الحوارية لابد من معرفة أمرين اثنين:

- أولاً: لابد من مراعاة إجراءات خاصة للمتكلم حين يستعمل الاستلزام الحوارية، وهو ظن المتكلم بأن المخاطب يفهم مقصوده مهما كان مختلفا بالمعاني الحرفية، وعلى المخاطب فهم تداولية مقصد المتكلم حسب سياق الكلام.
- ثانياً: أن ندرك بأن هناك ثلاثة أمور تؤدي دورا مهما في نجاح المحادثة؛ إذ لابد من مراعاتها، وهي: صحة ظن المتكلم، إجادة المخاطب في الفهم حسب سياق الكلام، فهم تداولية التخاطب والمحادثة عموما.

¹ - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني - من وعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها -، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص 15.

² - ينظر: Paul Grice, " logic and conversatin " in Cole, Peter and Morgan, Jery L.(eds): Speech acts, in " Syntax and semantics ", Vol.3 New York, 1975, p: 47. نقلا عن: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 17.

* - لقد تم الانتباه في الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، ليس من حيث كونها مفهوما، وإنما باعتبارها إشكالا دلاليا، يبرز من حين لآخر أثناء الخطاب. لذا طرحت جملة اقتراحات لوصفه واستقصائه وخاصة في علم البلاغة ونموذجه السكاكي من خلال كتابه " مفتاح العلوم "، وعلم الأصول ونموذجه الغزالي من خلال كتابه " المستصفي في علم الأصول "، وكذا علم النحو ونموذجه الزمخشري من خلال كتابه " المفصل في علم العربية " وشرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، وقد تناول العياشي أدراوي هذه الموضوعات الثلاث بالتفصيل من خلال كتابه " الاستلزام الحواري في التداول اللساني "، ص 25 - 67. للاطلاع يرجع لذلك.

بيد أن هذه الاقتراحات بقيت في نطاق ملاحظة " الظاهرة " والتمثيل لها، ثم وضع مصطلحات تتباين ببيان العلوم المعنية كـ " الأغراض التي تؤديها الأساليب " و " دلالة المفهوم " و " المعنى المقامي " و " المعنى الفرعي " .
[للإطلاع والتوسع يرجع في هذا لإطار المؤلفات الآتية، على سبيل المثال لا الحصر:

- الآمدي سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، 1/136.
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 2/301-284.
- الماوردي أبو الحسن، أدب الدنيا والدين، ص 271.
- السرخسي أبو بكر، أصول السرخسي، 2/248.
- المراكشي ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 76]

³ - Paul Grice, " logic and conversatin ", p:23-31 نقلا عن: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 18.

* - من أهم التعريفات الحديثة التي قدمت بخصوص الاستلزام الحواري:
- " المعنى التابع للدلالة الأصلية للعبارة " .
- " ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر " ينظر في هذا الإطار:

- Dictionary of language teaching applied linguistics, Second Edition, 1992, p:175.
- Oxford dictionary of linguistics, O.U.P, 1997, P: 172.

⁴ - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 18.

⁵ - ينظر: عادل فاحوري، الاقتضاء في التداول اللساني، عالم الفكر، مج 2، ع 3، الكويت، 1989، ص 141، 142.

⁶ - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2003، ص 130.

- 7 - ينظر: المرجع نفسه، ص 126.
- 8 ينظر: حسن بدوح، المحاورة مقارنة تداولية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 161.
- 9 - جاك موشلر، وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 214.
- 10 - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 126.
- 11 - حسن بدوح، المحاورة مقارنة تداولية، ص 164.
- 12 - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 98.
- 13 - ينظر: آن ريبول، وجاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 60.
- 14 - محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي - دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية - ، أفريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 2010، ص 42.
- 15 - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 34. وينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 126.
- 16 - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 127.
- 17 - ينظر: المرجع نفسه، ص 127.
- 18 - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 100. وينظر: حسن بدوح، المحاورة مقارنة تداولية، ص 162.
- 19 - ينظر: ذهبية حمو الحاج، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص 403، 404.
- 20 - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 127. وينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 100.
- 21 - ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، ص 104.
- 22 - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 96.
- 23 - ينظر: المرجع نفسه، ص 97.
- * - مفهوم الدلالة غير الطبيعية عنده يقوم على مقصد مزدوج: مقصد تبليغ محتوى، ومقصد تحقيق هذا المقصد نتيجة لتعرف المخاطب عليه [راجع: آن ريبول، جاك موشلر، التداولية اليوم، ص 79].
- 24 - آن ريبول، جاك موشلر، التداولية اليوم، ص 56.
- 25 - ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 104.
- 26 - ينظر: المرجع نفسه، ص 104.
- 27 - حسن بدوح، المحاورة مقارنة تداولية، ص 165.
- 28 - ينظر: فرانسوا ريمينكو، المقاربة التداولية، ص 85. نقلا عن: هاجر مدقن، الخطاب الحجاجي أنواع وخصائصه، ص 91.
- 29 - ينظر: المرجع نفسه، ص 131. وينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص 118.

* - في هذا إطار عمد كل من سربرر و ويلسون إلى سوق مبدأ الملاءمة الذي يشكل في نظرهما أساس كل عملية تواصلية. وهو ما سيجعلهما يركزان على المقاربة النفسية عوض المقاربة المنطقية في التأويل. فالقواعد التي نتوسطها لتدبر عملية التأويل هي من طبيعة نفسية لا منطقية، وعليه فمتى استحضرننا مفهوم الملاءمة وجدنا أنفسنا نتكلم إما عن ملاءمة (ملفوظ، سياق) أو ملاءمة (ملفوظ، خطاب) أو ملاءمة (شخص، سياق). وإذا كان هذا المفهوم قد أضحى من المفاهيم الأساسية في التحليل التداولي للخطاب خصوصاً منذ غرايس فسيحتل مركز الصدارة في الأبحاث المعرفية مع كل من سربرر و ويلسون. ففي الوقت الذي يعتبر فيه غرايس الملاءمة قاعدة من ضمن القواعد الحوارية الأخرى، يرفض هؤلاء هذا الموقف ويصران على اعتبارها مبدأ. ذلك أن اعتبارها مجرد قاعدة يجعلها عرضة للاحترام والخرق حالها في ذلك حال بقية القواعد الأخرى، وبالتالي تصبح معلقة بما يقوم به شخص ما في سياق محدد. بحيث نتحدث عن الملاءمة متى وجدت علاقة تربط الملفوظ بالسياق وبوضعية الخطاب من جهة، ومتى كان الاستلزام المرتبط بما صادقا من جهة أخرى. ونقول بعدم ملاءمتها كلما انتفت العلاقة بينهما وبين وضعية الخطاب أو السياق من جهة، ومتى كانت كاذبة من جهة أخرى. وبموجب هذا نلاحظ اتصاف الملاءمة بخاصيتين تتمثلان في أن ملاءمة ملفوظ ما يتعلق بصدق الاستلزمات المرتبطة به، ثم إنها تصور يرتبط بالخطاب الذي يتخذ الحوار موضوعاً له. فالخاصية الأولى تحدد الملاءمة بحدود استنتاجية والثانية بحدود استطرادية [للتوسع أكثر راجع في ذلك: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص (145 - 150)].

³⁰ - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 131.

* - هذا الشيء دفع طه عبد الرحمن إلى اقتراح عدد من المبادئ التي تندرج تحتها قواعد فرعية، مع تركيزه بالأساس على مبادئ التأدب التي أغفلها غرايس، وهذه المبادئ نختصرها في:

- التأدب واعتبار جانب التهذيب.

- التواضع واعتبار العمل.

- التأدب الأقي واعتبار التقرب.

- مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص. [راجع: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص (239 - 253)].

³¹ - ينظر: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 168، 169.

³² - ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 237 وما بعدها.